

(الكنوير) تستطلع آراء المشاركين بالمؤتمر الفرعي لقيادات أجهزة الشرطة في عدن

المؤتمر لبننة لرجال الأمن في العام التدريبي الجديد



اختتم في نادي ضباط الشرطة بخورمكسر المؤتمر الفرعي لقيادة فرع أجهزة الشرطة محافظة عدن تحت شعاراً تحديث الإدارة وتطوير أداء أجهزة الشرطة وتعزيز العلاقة بالمجتمع برعاية الاستاذ/ احمد محمد الكحلاني محافظ محافظة عدن بحضور الاخ/عبدالكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي والاخ/ احمد سالم ربيع علي وكيل م/عدن والاخ/ يحيى الاحرمي رئيس جهاز الأمن السياسي والاخ/ العميد ركن/عبدالله عبيد قيران مدير امن محافظة عدن وعدد من المسؤولين الأمنيين والعسكريين صحيفة 14 أكتوبر التقت بالمشاركين في المؤتمر.

استطلاع/ ياسمين احمد علي - تصوير / جان عبد الحميد

كلمة مدير الأمن

تحدث العميد ركن / عبد الله عبيد عميد مدير امن محافظة عدن قائلاً: إن انعقاد المؤتمر السنوي يأتي ليجسد نتائج مؤتمر قادة وزارة الداخلية المنعقد في العاصمة صنعاء خلال الفترة من 21-19 يناير الماضي من العام الجاري الذي وقف امام العديد من القضايا المتصلة بجوانب تحديث وتطوير الإدارة وتعزيز العلاقة مع المجتمع وكذا انجاز قضايا التامين الصحي والشروع السكني للضباط مشيداً بالنتائج المحققة لإدارة الأمن وكافة فروعها في المحافظة خلال عام (2007) التي عكست النجاحات المحققة فيما انخفض مستوى الحوادث بفضل الجهود المبذولة على هذا الصعيد وأضاف قائلاً أن المهام القادمة تتطلب بذل المزيد من العناء والجدد في العمل الذي يعد من العناصر المهمة لخلق مناخات الاستثمار وتهيئة الظروف المناسبة لذلك كما ان المؤتمر استعرض في جلسته الافتتاحية التقرير التحليلي لعام 2007م وكذا التقرير السنوي لعام 2007م بالإضافة إلى استعراض اتجاهات خطة عام 2008م كما ناقش الاجتماع التقرير التحليلي للجرائم والحوادث والمشروع نظام التامين الصحي وتقرير السياحة وقدمت في المؤتمر العديد من أوراق العمل من مدير فرع مصلحة الهجرة والجوازات ومدير فرع إدارة المرور.

تحقيق نسب عالية في ضبط الجرائم والحوادث في محافظة عدن

كما تحدث البنا العميد/ محمود احمد علي مدير إدارة الشرطة السياحية بعدن قائلاً ان شعار (تحديث الإدارة وتطوير أداء أجهزة الشرطة وتعزيز العلاقة بالمجتمع مشيراً إلى انه تحت هذا الشعار ايضا تم انعقاد المؤتمر الفرعي للمحافظة برعاية الاخ/ محافظ محافظة عدن ونائبه وقد اشار العميد ركن/عبدالله عبيد قيران إلى ان خطة المحافظة والمهام المكلفين بها قد تم تنفيذها بامتياز

التعامل الإداري والميداني

كما تحدث المقدم ركن/ سليمان مبارك القيسي مدير شرطة الشيخ عثمان قائلاً ان المؤتمر الفرعي لفرع أجهزة الشرطة بمحافظة عدن يأتي تجسيدا وتطبيقاً لقرارات وتوصيات المؤتمر الثامن عشر لقيادات وزارة الداخلية الساعي إلى تحديث الإدارة

تناول سبل الارتقاء بالعلاقة بين الشرطة والمجتمع

بعض الضباط والأفراد وخصوصاً في ظل الغلاء المعيشي الموجود وكذلك عدم اخذ رأي القاعدة من منتسبي وزارة الداخلية بالإضافة إلى النسبة الكبيرة للخصم وهي 10% من إجمالي الراتب في ظل أن قوانين هيئة الشرطة قد كفل العلاج المجاني لمنتسبين وزارة الداخلية. في الوقت الذي تسعى وزارة الداخلية إلى تحسين أوضاع منتسبي الشرطة وخلق نوع من الاستقرار المعيشي ولكن للأسف هذا يتعارض بما جاء وشمل في مشروع التامين الصحي والذي يؤثر على مستوى الأداء الأمني وينعكس سلباً على الظروف النفسية والمعيشية لدى منتسبي افراد امن عدن.

وتحدث البنا المقدم/ محمد احمد مقل السكرتة مدير شرطة القلوع فقال لئلا المؤتمر فرصة لتقييم مستوى ادائها والسابق خلال عام كامل من العمل والجهد الدائم المتواصل ولكي نرى وترصد ماتم انجازه ونصحح من السلبيات التي راقتت علمنا وهي فرصة لكي نتطلع إلى الافاق المستقبلية لكي نطور مستوانا العملي وتحديث الية العمل بما يلبي طموحاتنا لتعزيز الأمن والاستقرار وتقديم افضل الخدمات والأمنية والتنوعية وتطوير العلاقات الأمنية بالمناصريين والمجتمع كافة. وقد ناقشنا في هذا المؤتمر الفرعي العديد من القضايا والمواضيع الحيوية ومنها التقرير التقييمي السنوي. إما بالنسبة لتامين الصحي والذي تم إقراره من قبل المؤتمر الثامن عشر لقيادة وزارة الداخلية فنحن مع ذلك نأمل بان يعاد النظر في هذا الموضوع وخصوصاً فيما يخص الرسوم والاستقطاعات وما سترتب عليها من أعباء مالية لمنتسبي وزارة الداخلية لهذا نأمل إعادة النظر في هذا الموضوع أو ان يكون موضوع التامين اختيارياً وليس الزامياً. وبالنسبة لقرار تخفيض الضباط والأفراد المبرزين في عملهم فهذا قرار صائب 100% لما من شأنه بذل طاقات كبيرة.

من قبل رجال الأمن وكذلك يدل على الخبرات المتواجدة لديهم في هذا المجال.. ولكن السؤال في تقديرنا.. مامصير تلك القضايا المجهولة وهذا ما أثار الجدل لوضع المعالجات ودراسة وتقديم البحوث بشأن ذلك بهدف الاستفادة من الأساليب الإجرامية وكذلك التأكيد على اكتشاف الجريمة قبل وقوعها من خلال بذل المزيد من

مشروع التامين الصحي خطوة إيجابية لأبد من تعزيزها

بلاغاً أي زيادة 25.6% عن العام الماضي. وكذلك فيما يتعلق بجرائم السرقات بمعدل جريمتين في اليوم ونسبة 26% من إجمالي البلاغات الجنائية بزيادة 16% عن العام الماضي. ومن خلال الأرقام الإحصائية والنسب المئوية يتضح مايلي: ان هناك نتائج ايجابية في ضبط الجريمة ومكافحتها حيث بلغت النسبة 97% وهذا يدل على الجهود المبذولة

(3898) بلاغاً بنسبة 93% أي بزيادة 16% عن العام الماضي. وفيما يتعلق بالبلاغات الجنائية للعام 2007م حيث بلغ (3022) بلاغاً المصوب منها (2935) بلاغاً بنسبة 97% أي بزيادة 12% عن العام الماضي. وفيما يتعلق بالبلاغات المرورية بلغ (1012) بلاغاً والمصوب منها(999)

هذا اللقاء في خطة الانجازات التي حققتها الأجهزة الأمنية في المناطق تحت اشراف عقيدركن/عبدالله قيران وكذلك يأتي وفق اهتمام الرئيس علي عبدالله صالح بالمؤسسات الأمنية.. واعطاء الأولوية لتحديث أجهزة المرور والأحوال الشخصية في المحافظة.. ونحن نتطلع إلى عمل الكثير لخدمة المواطنين الذي هو بدروه يسهم في ترسيخ الأمن والسكينة العامة وأن نتغلب على السلبيات خلال الفترة القادمة.

الارتقاء بالعلاقة بين الشرطة والمجتمع

إما المقدم/ علي محمد الوشلي مدير شرطة 26 سبتمبر (كابوتا) قال: حقيقة أن هذا المؤتمر يعد لبنة لنا رجل الأمن وانطلاقاً للعام الجديد ومن اهم موارد فيه الإشارة إلى التوصل إلى أداء الأجهزة الأمنية والارتقاء بالعلاقة بين الشرطة والمجتمع. كما تعد هذا اللقاءات ذات طابع ايجابي لما لها من اثر في نفوس المشاركين. وكذا تعزيز وتطوير العمل التكامل بين رجال الشرطة والمواطن.

خطة الانجازات لأجهزة الأمنية

إما العقيد ركن/عبدالحكيم شائف مساعد مدير الأمن قال: ان لبطياعاتي عن الاجتماع الموسع لمنقشة تقرير المؤتمر العام 18 لقيادة وزارة الداخلية يأتي تحت شعار تحديث الإدارة وتطوير أداء أجهزة الشرطة وتعزيز العلاقة بالمجتمع وكذا يأتي

مدير مكتب الصحة والسكان في ريمة لـ (الكنوير) :

وعورة الطرقات وتركز المساكن على قمم الجبال وقلة الكادر الصحي أبرز معوقاتنا إيصال خدمات الصحة الأولية إلى جميع القرى والعزل في المحافظة

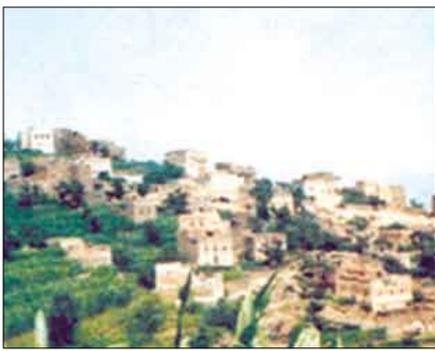
المركية يبلغ عددها (14) مشروعاً هي : (12) مركزاً صحياً ووجدتان صحيتان وقد تم الإعلان عنهما ويتم البدء في تنفيذها خلال هذا العام بالإضافة إلى ترميم وتوسعة مستشفى النذلى من قبل الوزارة بتاريخ 15/2/2007م وتم فتح المظاريف بتاريخ 25/2/2007م وهو الآن قيد استكمال الإجراءات وتسليم الموقع للمقاول حيث بلغت التكلفة التقديرية لتنفيذها ما يقارب (150) مليون ريال وفي ما يخص المستشفى المركزي فقد تم اعداد (100) مليون ريال لتنفيذه في العام 2007م إلا أن عدم توافر المساحات الكافية بالمحافظة لتنفيذ المشروع بتصميماته النمطية تم العمل على إعادة التصميم والدراسات بما يتناسب مع ظروف المحافظة والمتابعة مستمرة من لدينا لدى الوزارة ونلقي كل الدعم والاستجابة من قبل قيادات الوزارة على مختلف المستويات وعند وصول الطريق إلى موقع الأرض المخصصة لبناء المستشفى سيتم البدء بتنفيذ المشروع أما فيما يتعلق بالمعهد الصحي فقد تم متابعة الصندوق وتم إدراجه ضمن خطة الصندوق لعام 2007 وتم رصد حوالي مليون دولار لتنفيذه وقد تأجل التنفيذ بسبب عدم توافر الأرض بالمواصفات المطلوبة من الصندوق ونحن بصدد إيجاد المكان المناسب لذلك.

هل لديكم مقترحات للنهوض بالوضع الصحي في محافظة ريمة؟ - لا يمكن لأي شيء أن يتحقق أو يتحسن إلا بناء على خطط مستقبلية منها الخطة الأنية أو قصيرة المدى وخطط متوسطة وخطط طويلة بحسب ما تحتاجه المحافظة للنهوض بالخدمات الصحية.

ما هي أبرز النجاحات التي تحققت لكم والأنشطة التي تنفذونها؟ - لقد تحققت النجاحات على سبيل المثال تم تأنيث وتجهيز ثمانى وحدات وأربعة مراكز وكذا في مجال الطب الوقائي حيث وصلت نسبة التغطية الروتينية لتطعيم الأطفال إلى أكثر من 96% على مستوى المحافظة وتوزيع الناموسيات للوقاية من مرض الملاريا في جميع المديريات المستهدفة.

ما مدى تعاون المجلس المحلي مع القطاع الصحي للنهوض به؟ - تعاون المجلس المحلي ممتاز والعمل تكاملي مع المجلس المحلي وقيادة المحافظة ونلقى كل الدعم والمساندة من الجميع وعلى رأسهم الاخ/ اللواء/ أحمد مساعد حسين محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي.

كم عدد الدرجات الوظيفية التي خصصت لكم هذا العام وما هي الكوادر التي تحتاجها المحافظة في المجال الصحي؟ - تعاون المجلس المحلي ممتاز والعمل تكاملي مع المجلس المحلي وقيادة المحافظة ونلقى كل الدعم والمساندة من الجميع وعلى رأسهم الاخ/ اللواء/ أحمد مساعد حسين محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي.



ريمة

(1900) ناموسية تم توزيعها على المناطق المستهدفة

من مديريات (الجبين وبلاد الطعام والجعفرية) ونحن الآن بصدد استكمال توفيرها في بقية المديريات (السلفية وكسمة ومزهر) وهناك (1900) ناموسية تم توزيعها على المناطق المستهدفة من المديريات المذكورة.

ما هي المشاريع المطلوبة لتنفيذها للعام 2007 - 2008م في القطاع الصحي؟

هناك عدد من المشاريع المعتمدة في خطة 2007م منها المحلية وكذا

(107) درجات وظيفية خصصت لمكثبات في هذا العام

مدارات

ما الذي يحدث في مياه زنجبار؟



عبدالله بن كدة

في الوقت الذي تشير فيه الإحصائيات الرسمية في أبين عن تراجع مستوى خدمات المياه في المحافظة وخاصة ما شهدته مدينة زنجبار وضواحيها في السنوات الأخيرة من انقطاعات أيام وأصبح الشغل الشاغل لاعداد كبيرة من المواطنين الباحثين عن المياه من عدد المزارع أو شراء المياه من أصحاب (الوايات) وبأسعار لا يستطيع الكثير من المواطنين تحملها... وكانت شائعة أن المحافظة كانت مرتبطة بمحافظة عدن المخرج الوحيد لمسؤولي المياه في المحافظة ولتأكد من منع الاستقلالية وتشكك المؤسسة المحلية للمياه بالمحافظة والتي لا تقدم خدمات المياه إلا في مديرتي زنجبار وخنفر فقط، واستبشش الناس خيراً في ذلك القرار على أمل أن تتحسن أحوال المؤسسة وتفي بالتزاماتها تجاه المواطنين. ولكن للأسف الشديد حتى اللحظة لم تلغ المؤسسة في شيء سوى استصدار قرار يخص مبالغ مالية شهرية من مرتبات الموظفين وطبع كشوفات مديونية غير دقيقة ورفع أسعار المياه للمستهلكين ولم تستطع حتى مواجهة نفقات مرتبات الموظفين فيها بانتظام رغم وجود عدة مائة من الملايين كميزانية استثمارية للمؤسسة إلى حد الآن من لم يتم الاستفادة منها والله العالم بخفايا امورها واين هي واين تصرف؟

وفي حقيقة الأمر لم أجد يوماً مسؤولين في المحافظة والمديريتين خنفر وزنجبار بهذه الحيرة وعدم وجود الحلول الناجمة لحل أزمة المياه كما هو الحال اليوم :: فالقاعات مع مسؤولي المياه متواصلة والوعود كثيرة والتوجيهات والتسهيلات على قدم وساق ولكن كل هذه الجهود حتى اللحظة لم تثر من جديد يذكر ومع مطالبات الناس المتزايدة والمتابعات من السلطة المحلية والمجلس المحلي مكثفة إلا أن هناك ثغرة ولغز في المسألة جعلت الجميع في حيرة من امرهم فهل من منقذ للوضع وحل للغز المسيطر على المياه في زنجبار وضواحيها وتخفيف معاناة الناس اليومية... الله وحده هو المسؤول لا غيره ولا سواه